



بلاغ صحفي

نتائج أشغال الدورة الرابعة من الولاية الثانية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

عقد المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، دورته الرابعة من الولاية الثانية، يوم الأربعاء 28 فبراير 2024، برئاسة السيد الحبيب المالكي، رئيس المجلس، خُصّصت لتقديم مجموعة من العروض للسادة الوزراء بشأن المستجدات والقضايا الراهنة لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي والمتعلقة ب:

- عرض السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، حول أهم مستجدات المنظومة التربوية، والإجراءات الإصلاحية التي تنكب الوزارة على تنفيذها؛
- عرض السيد يونس السكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، حول المشاريع المتعلقة بالتكوين المهني؛
- عرض السيد عبد اللطيف ميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، حول المشاريع قيد التنفيذ وتلك المرتقبة على المديين القريب والبعيد؛
- عرض السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل، حول مقاربة إدماج الثقافة في منظومة التربية والتكوين.

بالإضافة إلى تقديم عرض حول نُقُدُّم أشغال اللجان الدائمة للمجلس، فضلاً عن توقيع اتفاقيتين للشراكة والتعاون مع أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، من أجل تقوية وتعزيز الشراكة المؤسساتية مع الهيئات والمؤسسات الوطنية، في الميادين ذات الصلة بالتربية والتكوين والبحث العلمي.

وخلال كلمته الافتتاحية، أكد السيد الرئيس، أن هذه الدورة تُشكل منعطفًا هامًا في التقاسم والتملك المشترك لأعمال المجلس، ورؤيته المستقبلية حول مواكبة وتقييم الإصلاح التربوي ببلادنا. كما ثمن مساهمة الجميع، أعضاءً وأطراً وهيئات وأجهزة تقنية، لتيسير شروط إنضاج التفكير داخل المجلس، وضمان التشاور والتنسيق الضروريين، لكي تصب مساهمة الجميع في نفس الاتجاه، وتكون على أعلى مستوى ممكن من التكامل والالتقاء.

وفي هذا الإطار، اعتبر أعضاء المجلس، أن تخصيص هذه الدورة لتدارس الرؤى الحكومية للوضعية الحالية والآفاق المستقبلية للمنظومة التربوية الوطنية على المدى القريب والمتوسط، مكنت من تعزيز متابعة تفعيل أهداف الإصلاح، والخلوص لتجلية مكامن القوة والإكراهات التي ينطوي عليها الحاضر، وانتظارات المواطنين والمواطنات.

وختاماً، تم تقديم عرض تركيبي حول تَقَدُّم أشغال اللجان الدائمة للمجلس، من أجل الوقوف على وضعية تقدم أشغال اللجان، والنتائج المرحلية لعملها وفقاً لاستراتيجية المجلس، وخاصة المبدئين المتعلقين بتطوير القوة الاقتراحية والاستباقية والاستشرافية حول القضايا التي تمكن من إحداث التحول الفعلي للمدرسة الجديدة. وكذلك جعل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مؤسسة مرجعية مؤثرة حول واقع المدرسة المغربية ومستقبلها.